الاتفاقية الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان وألديمقراطية وسيادة القانون

COUNCIL OF EUROPE

CONSEIL DE L'EUROPE

ما هو الغرض من الاتفاقية الإطارية؟

■ تُعد اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون أول صك دولي ملزم قانوناً في هذا المجال. وتهدف إلى ضمان أن تكون الأنشطة التي يتم تنفيذها في إطار دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي متوافقة تمامًا مع حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، مع كونها مواتية للتقدم التكنولوجي والابتكار.

■ تُكمّل الاتفاقية الإطارية المعايير الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وتهدف إلى سد أي ثغرات قانونية قد تنتج عن التقدم التكنولوجي السريع. ولكي تصمد الاتفاقية الإطارية مع مرور الوقت، فإنها لا تنظم التكنولوجيا وتعتبر في الأساس محايدة من الناحية التكنولوجية.

كيف تمت صياغة الاتفاقية الإطارية ؟

■ بدأ العمل سنة 2019، عندما كُلفت اللجنة المخصصة للذكاء الاصطناعي (CAHAI) بدراسة جدوى وضع مثل هذا الصك. بعد انتهاء تفويضها، خلفتها اللجنة المعنية بالذكاء الاصطناعي (CAI) سنة 2022 والتي تولت الصياغة والتفاوض.

■ تمت صياغة الاتفاقية الإطارية من قبل 46 دولة عضوا في مجلس أوروبا، مع مشاركة جميع الدول المراقبة في التفاوض: كندا واليابان والمكسيك والكرسي الرسولي والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي وعدد كبير من الدول غير الأعضاء: أستراليا والأرجنتين وكوستاريكا، وإسرائيل وبيرو وأوروغواي.

■ تماشيًا مع ممارسة مجلس أوروبا المتمثلة في المشاركة المتعددة الأطراف، شارك 68 ممثلًا دوليًا من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومجال الصناعة، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الدولية الأخرى، بشكل فعال في صياغة الاتفاقية الإطارية.

ما هي التزامات الدول بموجب الاتفاقية الإطارية؟

المبادئ الأساسية

- يجب أن تمتثل الأنشطة المنفذة في إطار دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي للمبادئ الأساسية التالية:

- الكرامة الإنسانية والاستقلالية الشخصية
- المساواة وعدم التمييز
- احترام الحياة الخاصة وحماية البيانات الشخصية
- الشفافية والتحكم
- المساءلة والمسؤولية
- المصداقية
- الابتكار الآمن

سبل الانتصاف والحقوق الإجرائية والضمانات

- توثيق المعلومات ذات الصلة بأنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامها, وإتاحتها للأشخاص المعنيين؛
- يجب أن تكون المعلومات كافية لتمكين الأشخاص المعنيين من الطعن في القرار أو القرارات التي اتخذت من خلال استخدام النظام أو استنادًا إلى حد كبير إليه, والطعن في استخدام النظام نفسه؛
- الإمكانية الفعلية لتقديم استئناف إلى السلطات المختصة؛
- الوضع على ذمة المتضررين الضمانات والحماية والحقوق الإجرائية الفعالة عندما يكون لنظام الذكاء الاصطناعي تأثير كبير على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- إشعار الأشخاص المعنيين بأنهم يتفاعلون مع أنظمة الذكاء الاصطناعي وليس مع إنسان.

متطلبات بشأن إدارةالمخاطر والتأثيرات

- إجراء تقييمات للمخاطر والآثار, سواء كانت فعلية أو محتملة على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وذلك بشكل متكرر؛
- وضع تدابير الوقاية والتخفيف الكافية والناتجة عن تنفيذ هذه التقييمات؛
- إمكانية قيام السلطات بفرض وقف اختياري أو حظر لاستخدامات معينة لأنظمة الذكاء الاصطناعي (" الخطوط الحمراء").

على من تطبق الاتفاقية الاتفاقية الإطارية؟

- تشمل الاتفاقية الإطارية استخدام نظم الذكاء الاصطناعي من قبل السلطات العامة - بما في ذلك الجهات الخاصة التي تعمل لحسابها - والجهات الفاعلة الخاصة.

- توفر الاتفاقية الإطارية للأطراف طريقتين للامتثال لمبادئها والتزاماتها فيما يتعلق بتنظيم القطاع الخاص : يمكنهم اختيار الالتزام مباشرة بالأحكام ذات الصلة من الاتفاقية أو اتخاذ تدابير أخرى للامتثال لأحكام المعاهدة مع الاحترام الكامل لالتزاماتها الدولية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

- لا يُطلب من الأطراف في الاتفاقية الإطارية تطبيق أحكام المعاهدة على الأنشطة المتعلقة بحماية مصالحها الأمنية الوطنية, ولكن يجب عليها التأكد من أن هذه الأنشطة تحترم القانون الدولي والمؤسسات والعمليات الديمقراطية. لا تطبق الاتفاقية الإطارية على مسائل الدفاع الوطني أو أنشطة البحث والتطوير, باستثناء الحالات التي يؤدي فيها اختبار أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى الإضرار بحقوق الإنسان أو الديمقراطية أو سيادة القانون.

كيف يتم تقييم تنفيذ الاتفاقية الإطارية ؟

■ تنشئ الاتفاقية الإطارية آلية للمتابعة, وهي مؤتمر الأطراف الذي يتألف من الممثلين الرسميين للأطراف في الاتفاقية وتهدف إلى تحديد مدى تطبيق أحكامها. وتساعد تحليلاتهم واقتراحاتهم على ضمان الامتثال للاتفاقية الإطارية التي تعقدها الدول من أجل ضمان فعاليتها على المدى الطويل. كما يقوم مؤتمر الأطراف بتيسير التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين, ولا سيما من خلال جلسات الاستماع العامة حول الجوانب ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية الإطارية.

w w w.coe.int/AI

مجلس أوروبا الحوكمة الرقمية

AR

مجلس أوروبا هو المنظمة الرائدة في القارة الأوروبية في مجال حقوق الإنسان. وهو يضم 46 دولة عضو, بما في ذلك جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي. وقد وقعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان, وهي معاهدة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وتشرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على تنفيذ الاتفاقية في الدول الأعضاء

www.coe.int

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE